

وإنه يمتنع موت ووكالة ووصاية وشكته قراض وكفالة
 وشهادته على شهادة إذا أريد في ذلك اثبات المقر والولاية
 فإن أريد في النكاح اثبات المقر والأرض وفي الحوالة اثبات
 حمل فيها وفي الشركة اثبات حصته من المال أو الزرع أو نحو
 ذلك فينبغي قبول الرجل والمراتين وإن لم يثبت النكاح
 وغيره بذلك **قوله** وفي هذا الضرب الحوالة ما عرفت
 الأدميين تهي وإحالة في عبارة المم كالمهاد إحالة في حقه
 وأما قربة الله تعالى فهو قوله على كلامه هنا وسيأتي ما فيه
قوله ويجب أن يذكر في خلفه أن شاهده صادق
 لأن اختلاف الخجة أو جوب الربط فيها يترك حتى تصير كالقوع
 الواحد **قوله** فيما شهد به واستخفاه لما دعا به فيقول
 والله إن شاهدهي لصادق وأبي مستحق كذا قال الإمام
 ولوقدم ذكر الاستخفاف على تصديق الشاهد فلا بأس
 بذلك **قوله** في الأظهر فهو المقتد **قوله** وهو ما كان
 المقصد منه المال بمنعته من عيب أو دين أو منفعة
 أو بما يؤول إليه من عقده أو فسح كبيع وحوالة وإقالة وضمان
 وجبار ورجل ومنه الوقت على المعتمد **قوله** ورضاع وبكارة
 وعيب امرأة تحت ثيابها والمراد به ما بين السرة والركبة
 ولوامته ورجلها تحت ثيابها ما في وجهها وكفها فلا
 يثبت الأب والرجل وكذا الشهادة بالرضاع من غير الثدي
قوله وأعلم أنه هو معلوم من كلام المم فتأمله وكل

ونية فعل الكبيرة واللعب بالزر والطارء أو بالطاب وسماع الملاهي
 واستر المحرمان بالحرور وتصوير الجيوان والنزوع على الجوز ومنه
 الزينة التي جرت العادة بينها **قوله** ما عرفت في قوله
 فتأمل أنه هذا أثر القول الشهادة لا للعقد فتأمله **قوله**
 وتقبل شهادة الحسنة عند الحاجة إليها في حقوق الله تعالى
 وفي طه فيه حق موكدا كطلاق وعقود
 وعقود فصاص وتباعدة وانتظيها ونسب وحرد والله
 ونقاب واحصان وتديل وكفارة وتلوغ وكفر وإسلام
 وغيره مصاهرة ووصية ووقفان عمت جهتها ولو بالآخر لفتوا
 وتقبل دعوى الحسينان في الشهود إلى القاضي ويحولون إلى
 لا من شهود على أن يكون أحضره لشهده عليه فإن ابتدأه وقال
 حصل فلا تارة مثلا فيم قد نذره **فصل** في بيان أحكام
 الشهود والمشهود والمشهد به والاسباب المانعة من القبول
 فصل ما عرفت في بعض النسخ **قوله** والخفوق باعتبار عدد الشهود
 وهي خمسة أنواع كما يعلم مما سيأتي **قوله** فاما خفوق الأدميين
 قد سماها لها أغلب وتروعا وسراعاة للمفد والشرع غير المرتب **قوله**
 فلا يكتفي رجل والمراتين ولا رجل وبعين **قوله** ويطلع عليه
 الرجال هو عطف على قوله ما لا يتصد منه ما قيد أن فيه فتأمل
قوله كطلاق سواء كان بعض أهلها إن ادعت الزوجة
 فان ادعاء الزوم بعض ثبت بشهادة بعين **قوله** ونكاح حرة
 مع ما تقدم من قوله ولا يتصد منه ما قيد أن فيه فتأمل
 كصحة ما يقبله منكم وإن لم يكن فيكم ولو عاينهم وأقرار
 أنه منكم ما يبرأها أنه منكم ما يبرأها أنه منكم ما يبرأها أنه منكم
 فقه حلتها إن العتق منكم صفة الإجماع بها الله
 ولا يكون وجوده في متروك وجوده في متروك وجوده في متروك

Copy